المتغيّرات والتطورات الموضوعيّة.. في المشكلة الكرديّة:

بقلم: عدنان بدر

في ظل العهود السابقة ، التي توالت على القطر العراقي ، كان الاكراد العراقيون يتعرضون لاضطهاد مركب ، يمكن رده الى ثلاثه عناصر اساسيه :

١ ــ اضطهاد قومي يتجلى بمصادره الحقوق القوميه والثقافيه والاداريه للجماهير الكرديه ..

٢ ــ اضطهاد طبقي مركزي وهو جزء من الاضطهاد الذي كانت تمارسه الانظمة الرجعيه والديكتاتوريه المتعاقبة على مجموع الشعب العراقي .

٣ ــ اضطهاد طبقي محلي ناتج عن البيان الا صادي والاجتماعي الاقطاعي السديد التخلف الذي كانت تعاني منه المنطقة الكرديه . كل ذلك في ظل نهب امبريالي شديد للقطر العراقي كله .

●●●

هذه العناصر كلها ، كانت تتداخل فيما بينها فتتجلى في نوع من المعاناة الموحدة الشديدة الوطاة لدى الجماهير الكردية الغفيرة والكادحة . وعن هذه المعاناه ، وكرد فعل على جميع عناصر الاضطهاد المركب الذي كونها ، انطلق النضال الجماهيري لدى الجماهير الكردية ، وعبر عن نفسه في حركه تحرر ، غلب عليها طابع التحرر القومي ، وان كان هذا الطابع لا يشكل اساسها الوحيد ..

مثل هذا النضال وبمعزل عن الرغبات الذاتية للقوى التي تقوده ، وفي وجه الحكم المركزي الرجعي او الديكتاتوري ، كان محتما له ان يكون نضالا تحرريا ودمقراطيا .. وقد استقطب قطاعات واسعه من جماهير الشعب العراقي وطلائعها المتقدمة ، كما استقطب التاييد والدعم من قطاعات واسعة من الراي العام التقدمي العربي والعالمي ..

وقد مرت فترات ، كانت تتحول فيها المنطقة الكرديه الى ملجا للمناضلين الشيوعيين العراقيين المطاردين من قبل السلطه المركزية الرجعية وبطشها الدموي .

●●●

ظلت الامور سير على هذا المنوال (مع بعض الاستثناءات النسبية القليلة) حتى جاءت السلطة الوطنية التقدمية في ١٧ تموز ، واخذت سير بالقطر العراقي كله في اتجاه وطني تقدمي دمقراطي .. وتصدى للمشاكل المزمنة التي تراكمت عبر عهود الاستعمار والرجعية والديكتاتورية .

وكانت المهمة الرئيسية الاولى : تحرير العراق كله من الهجوم والاضطهاد المركزي الرجعي والديكتاتوري . وهذا التحرير لم يكن بالامكان انجازه على الصعيد السياسي فقط ، بل لا يمكن له ان يتحقق ما لم تنجز عملية التحرير الاقتصادي .. حيث لا يمكن الفصل بين « العمليتين » ، لانهما لسا آلا وجهين لعملة واحدة .

وهكذا ارتبطت عمليه التحرر السياسي بعملية التحرر الاقتصادي ، فكانت قوانين الاصلاح الزراعي التي شكلت ضربة ساحقة للاقطاع في جميع انحاء القطر بما فيها طبعا المنطقة الكردية (سيوضح لنا فيما بعد سبب تثبيت بعض القيادات الاقطاعية الكردية ، بالاوضاع الخاصة في منطقة كردستان ، كي تحول حتى الان دون تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعي هناك) ..

وهذه الضربه الموجهة للاقطاع العراقي برمته ، شكلت ، من ضمن ما شكلته ، اول شرخ موضوعي بين الجماهير الكردية الغفيرة وخاصة الفلاحين ، وبين بعض القادة الاقطاعيين الاكراد، الذين كانوا وما يزالون يتخذون من الاضطهاد القومي الذي تعرضت له الجماهير الكردية ساترا لاخفاء الجانب الاخر من الاضطهاد الطبقي الذي يصيب تلك الجماهير من اولئك القادة الاقطاعيين انفسهم .

وفي سياق عملية التحرير السياسي والاقتصادي الذي قادته السلطة الوطنية التقدمية ، كان لا بد من انتزاع ثروات الوطن من بين براثن الاحتكارات الامبريالية ، ووضع تلك الثروات في خدمة عملية التنمية الشاملة التي تستطيع وحدها القضاء على التخلف الذي يعاني منه مجموع الشعب العراقي بجميع قومياته .

وعلى هذا الاساس كانت معركة تحرير الثروه البترولية التي لم يكن بالامكان تحقيق الانتصار الحاسم فيها بدون تراص جميع القوى الوطنية والتقدمية ضمن جبهة واحدة فيها .. وهنا ننظر الى ذلك الارتباط الشديد بين طرح برنامج العمل الوطني (الذي انبثقت عنه الجبهة الوطنية والقومية التقدمية فيما بعد) والوصول الى وقف القتال داخل القطر ببيان ١١ آذار التاريخي عام ١٩٧٠ ، وبين التصدي لمواجهة الاحتكارات النفطية وانتزاع ثروة القطر من بين براثنها .

ومن ثمار هذه المعركة السياسية والاقتصادية الحاسمة ، كان ان تضاعفت ثروة القطر ، بحيث تمكن لدى توظيفها في خطة تنمية واسعة على جميع الاصعدة الريفية والمدينية ، الزراعية والصناعية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ان تعتبر من اكثر الانجازات تقدما على طريق انهاض القطر .

هذه التجربة الرائدة التي قطع فيها القطر شوطا كبيرا على كل صعيد ، كان لا بد لها من ان تشكل ردود فعل كبيرة ، منها :

● رد فعل الامبريالية واحتكاراتها النفطية ، التي لم تعتبرها ضربة لمصالحها في العراق فقط ، وانما تهديد لمصالحها في المنطقة كلها .

● رد فعل القوى الرجعية الداخلية من مخلف القوميات ، والتي تعتبر النجاح بهذه الخطة ، دفنا نهائيا لها ولجميع مصالحها واحلامها السوداء .

● رد فعل الانظمة الرجعية والديكتاتوريه المحيطة بالقطر ، والتي تعتبر ، هذه التجربة الوطنية التقدمية ، مصدر اشعاع تحرري ، يشدد من حدة الاخطار المحدقه بتلك الانظمة ويشدد الطموحات التحررية للجماهير المحكومة بتلك الانظمة ..

هذا الموقف العدائي المبني على المصلحة المشتركة لجميع هذه القوى ، قابله من الجهة الاخرى موقف نضالي مبني على المصلحة المشتركة للجماهير العراقية ، العربية والكردية الكادحة . ومن معطيات التعارض في هذه المعركة ، كان ان ازداد عمق الشرخ بين الجماهير من مختلف القوميات ، وبين القوى الرجعية الداخلية من مختلف القوميات ايضا ، ومن ضمنها بالطبع القومية الكردية .

وقد عزز هذا الشرخ ، ودفعه الى المرتبة الرئيسية ، ان بيان آذار وقانون الحقوق القومية والثقافية لجميع القوميات والاقليات القومية المناخية ، قد وضعا الاسس القانونية والسياسية لازالة اي اضطهاد قومي تعاني منه اية قومية او اقلية قومية في القطر .

●●●

ضمن هذا الاطار الموضوعي العام ، ما هي التغيرات التي يواجهها العمل الوطني والقومي في منطقة كردستان ؟

اولا : على الصعيد الاقتصادي ــ الاجتماعي :

خلال السنوات الاربع الماضية ، تعرض البنيان الاقطاعي المتخلف في منطقة كردستان ، لهزة موضوعية .. لا بد لها من ان تؤثر في البنيان السياسي للعمل في المنطقة .. وهذه الهزة نجلت بما يلي :

١ ــ وقف الاقتال الذي كان يشل الجانب المباشر من عملية الاضطهاد القومي .. والوصول الى بيان آذار الذي خلق مناخا ايجابيا للتمتع بالحقوق القومية .. وما جرى في ظل ذلك من تطور ثقافي قومي لدى الاكراد .

٢ ــ مباشرة عملية التنمية في المنطقة ، كجزء من برنامج التنمية المركزي ، مع شيء من التخصيص الذي حصلت عليه المنطقة . وهذه التنمية تجلت بجملة من المشاريع والظروف وتامين الخدمات الثقافية والاجتماعية والسياحية.

٣ ــ الانفتاح الاقتصادي الذي تجلى في السياحة والاصطياف والعمل بين القوميتين المتعايشتين ، ونمو مصالح اقتصادية مشتركة لدى جماهير الشعب الواحد ..

في وجه هذا التطور ، وقفت مصالح ضيقة لبعض القادة الاكراد ، بشكل الوقوف بوجه قانون الاصلاح الزراعي نموذجا عنها .

ثانيا : على الصعيد السياسي :

ان الحركة السياسيه في المنطقه الكردية قد مثلت كما يلي :

١ ــ الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي شكل العمود الفقري لحركه التحرر القومي الكردستاني ، بزعامه الملا مصطفى البرزاني ، وقد ضم هذا الحزب اكثرية الجماهير الكردية ، وكان تركيبه تركيبا قوميا عاما يحبب تضمن في داخله عناصر من مختلف الاصول الطبقية ، وكان للزعامات الاقطاعية في قيادته وجود كبير ــ وان كان يضم في صفوفه تيارات فكريه متعددة اتبثق عنها الكثير من الخلافات والانشقاقات .

٢ ــ تنظيم الحزب الشيوعي في منطقه كردستان العراق ، وقد ناضل هذا الحزب متبنيا مصالح وطموحات الطبقات الكادحة من الاكراد .

٣ ــ الحزب الثوري الكردستاني .

٤ ــ الامتدادات السياسية للتنظيمات المركزية بمختلف تياراتها .

٥ ــ امتدادات كردية في الحياه السياسية المركزية .

وقد كان تعايش التيارات اليسارية داخل الحزب الديمقراطي وتحالف الحزب الشيوعي مع ذلك الحزب ، في مرحلة النضال القومي التحرري ، يشكل تعبيرا عن تقدمية ذلك النضال في تلك المرحلة .

اما بعد وقف القتال ، ووضع العراق كله على طريق التطور الوطني الديمقراطي التقدمي ومنح الحقوق القومية لجميع القوميات والاقليات القومية في العراق .. فقد فقز النضال السياسي الاجتماعي والاقتصادي التقدمي الى مرتبة الاولوية لدى جميع التقدميين الاكراد على مختلف اتجاهاتهم التنظيمية ، وصار تحقيق الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية المهمة الملحة للجماهير والقوى الوطنية والتقدمية في كردستان .

في حين ان هذه الاصلاحات والانجازات ، تشكل اضرارا بمصالح الاقطاع المحلي الموجود في الحركة السياسية ، ومن هذا البيان ولدت التعارضات بين التيارات في الحزب الديمقراطي الكردستاني وكذلك وجد الخلاف بين الحزب الشيوعي وبين يمين الحزب الديمقراطي الكردستاني .. ذلك الخلاف الذي حاول اليمين المشار اليه حسمه في الفترة الاخيرة عن طريق العنف والتصفيه الدموية .

وبهذا الحول في المهمة المركزية ، سقط من ايدي اليمين الاقطاعي الكردي سلاح اساسي لسيطرة مركزية مطلقة في بعد ذلك اليمين على جماهير كردستان .

ثالثا : على صعيد العلاقه مع المركز :

بعد بيان آذار ١٩٧٠ ، كان لا بد ان تمر السنوات الاربع ونحن وقت تنفيذ قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق .. ويواجه يمين الديمقراطي الكردستاني ما تمثله ذلك القانون من خطوات عملية ، منها :

١ ــ ستحول منطقة كردستان الى منطقة يسودها القانون ، وبسقط بالتالي سلاح « الظروف الخاصة » من وجه تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وغيره من القوانين الديمقراطية التقدمية .

٢ ــ ستحول « البيشمركة » الى موظفين في ادارة الحكم الذاتي يتلقون رواتبهم بايديهم (الان يتناولون رواتبهم ومخصصاتهم من ميزانية خاصة تعطى للملا مصطفى البرزاني على اساس رقم عام هو عشرة الاف رجل بمخصص عشرة دنانير شهريا للرجل الواحد) ..

٣ ــ ستتسارع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل برنامجي التنمية العام والمحلي ، كما هو منصوص عليه في قانون الحكم الذاتي ، وسيؤدي تسارع هذه التنمية الى مزيد من الخلخلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية الاقطاعية وبالتالي مزيد من التهديد لليمين الاقطاعي .

٤ ــ سينجم عن تنفيذ قانون الحكم الذاتي قيام انتخابات ديمقراطية للمجلس التشريعي المنطقي ، سوف تعكس ولا بد هذه التحولات الاجتماعية والسياسية ، في غير مصلحة اليمين الاقطاعي .

ماهيه المشكله الراهنه

على ضوء هذا العرض التحليلي ، اين تكمن عناصر المشكلة الراهنة ، مشكلة عدم قبول الديمقراطي الكردستاني بقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ؟

اولا : المشاكل المعلنة :

يعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني اعتراضه على نقطتين : الحدود والميزانية .

بالنسبة للحدود يصر الديمقراطي الكردستاني على ضم منطقة كركوك ، في حين ان هذا الضم يشكل تجاوزا للمبدأ المنصوص عنه في بيان ١١ آذار ــ ٧٠ ــ حول تاشر الحدود ذلك المبدأ الذي يعتمد تعريف منطقه الحكم الذاتي بناء على وجود الاكثرية الكردية .. وهذه الاكثرية لا يعتمد تحديدها على اساس الوضع الحالي ، ولا على اساس الوضع ايام الاقتال ، بل على اساس الحالة الطبيعية قبل الاقتال .. اي على اساس احصاء عام ١٩٥٧(١) .

ومنطقة كركوك لم تكن منطقة اكثرية كردية ، لا ايام الاقتال ولا الان ولا عام ١٩٥٧ .. ومع ذلك واقق حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، على اعطاء منطقة كركوك نوعا من الحكم المحلي (ادارة محلية) مرتبطا بالمركز .. فرفض الديمقراطي الكردستاني ذلك . واصر على ضم كركوك وعلى عد سلطته لتشمل جميع اكراد العراق ايتما تواجدوا ..

هذا بالنسبة للحدود ، اما بالنسبة للميزانية فيطالب الديمقراطي الكردستاني بميزانية للحكم الذاتي على اساس نسبة عدد السكان ، وهذا المبدا يعني توزيع الميزانية المركزية على اساس المناطق اي الغاء الميزانية المركزية التي تتحول وفق هذا المبدا الى ميزانية لمدينة بغداد وحدها .

هذا مع العلم ان قانون الحكم الذاتي قد استند في هذا المضمار على منح الحكم الذاتي ميزانية محلية خاصة تقترحها السلطتان المحليتان التشريعية والتنفيذية في المنطقة . يضاف اليها شمول منطقة كردستان ضمن ميزانية التنمية العامة ، شيئا من الخصوصية .

ان عدم انسجام مطلبي الديمقراطي الكردستاني المرفوضين اعلاه مع المبادىء الديمقراطية العامة، ومع بيان ١١ آذار ، يدفعان للسؤال عن سبب اصرار يمين الديمقراطي الكردستاني على هذين المطلبين . فالمطلبان حول الحدود والميزانية ، ليس فقط انهما غير منسجمين مع بيان آذار ومنطق الحكم الذاتي، بل وحتى مع منطق الانفصال ذاته .. انهما لا يشكلان غير مدخل لوضع السلطه المركزيه تحت السلطه المحليه ، اي اعطاء ورقه للديمقراطي الكردستاني يستطيع الضغط بواسطتها على الحكومه المركزيه متى يشاء لتعطيل ايه سياسه داخليه او خارجيه لا تنسجم مع مصالح قيادة الديمقراطي الكردستاني التي تحتوي على عناصر اقطاعيه بهددها التطور الديمقراطي التقدمي للعراق ، كما شرحنا سابقا .

ثانيا : المشاكل غير المعلنة :

ان موقف الديمقراطي الكردستاني الحالي ، لا بد وانه يستند الى اسباب تتضح من مجمل العرض التحليلي كما يلي :

١ ــ ان الحكم الذاتي يهدد السيطرة المطلقة لقيادة الديمقراطي الكردستاني على منطقة كردستان ذاتها ، اذ يؤدي الى دخول الجماهير الكردية ذاتها في عملية الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعملية التنمية التي تعيشها القطر كله .

٢ ــ حتى الانفصال ذاته لا يتيح لمنطقة كردستان امكانات الحياة والتقدم ..

وبالتالي فالديمقراطي الكردستاني ، ويميله بشكل خاص بهدف الى ضمان سلطته على منطقه كردستان (تصفية الشيوعيين في المنطقه على سبيل المثال) والى جعل العلاقه مع المركز وكذلك ميزانيه المنطقه والمركز في خدمه هذه السلطه .. رهذا لا يتم بغير الحفاظ على وضع ما قبل قانون الحكم الذاتي ، او الوصول الى وضع يستطيع ذلك اليمين فيه ان يفرض على الحكم المركزي ما يريد من شروط في اي وقت (عبر مطالب الحدود والميزانيه). او العودة الى الاقتتال مع تعويض فوائد العلاقه مع المركز بالمساعدات الخارجيه التي يمكن ان تقدم ثمنا للاقتتال . فهناك اكثر من جهة خارجية لها مصالح في اعادة الاقتتال ، كما شرحنا سابقا ، ومنها القوى الامبريالية والاحتكارات النفطية والقوى والانظمة الرجعية والديكتاتورية المحيطة .

هذا هو جوهر المشكلة الراهنة .. وخلفياتها وانها تشكل نموذجا للكيفية التي تتحول فيها قوى ، مع تطور المجتمع ، من المواقع التحررية الى المواقع الرجعية ، بقدر ما تتعرض مصالح تلك القوى للضرر من ذلك التطور ■■

هوامش

(١) ــ مرت سنوات كثيرة ، كان مبها رجعيون اكراد يشاركون بصورة رئيسية في السلطة المركزية ، وهؤلاء المسؤولون لم يكونوا اقل بطشا تجاه الجماهير الكردية الفقيرة .. او اقل اندماجا في خدمة الطبقة الرجعية الحاكمة وارستقراطها الاستعمارية .

(٢) اعتماد الوضع الحالي للسكان كاساس لتاشر الحدود ، قد يعطي الفرصة للقول بان السلطة قد عملت خلال السنوات الاربع لزيادة النسب غير الكردية في هذه المنطقة او تلك .. كما ان اعتماد الاوضاع خلال الاقتتال قد يعطي الفرصة للقول بان وضع السكان لم يكن طبيعيا نتيجة النحاق الكثير من سكان المدن بالجبال ورحيل الكثير منهم الى خارج مناطق القتال .

المجاعة تهدد بعض القرى في المغرب

والدولة تصرف "المساعدات" للمعمرين الفرنسيين

تزداد ازمة النظام المغربي تفاقما يوما بعد يوم ، ويزداد عزلة عن جماهير الشعب المغربي بعماله وفلاحيه وموظفيه وقطاعاته المختلفة بسبب السياسة التي يسير بها النظام شؤونه الخارجية والداخلية التي ادت بالبلاد الى ازمات اقتصادية مستعصية خلفت الالاف من العاطلين عن العمل ودفعت بالمئات الى الهجره الى الدول الاوروبية وخاصة فرنسا حيث يتم شراء جهدهم بارخص الاثمان وبابشع وسائل العبودية التي عرفتها الشعوب المعاصرة، في الوقت الذي تحتاج فيه الاراضي المغربية الى كل طاقات الطبقة العاملة في حال وجود سياسة اقتصادية تستهدف حقيقة البناء الوطني في البلاد .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي ينهجها النظام المغربي فقد اصبح المغرب من الدول الاولى المصدرة لليد العاملة . اذ زاد عدد العمال المغاربة من ٢٩٦٦٣ عام ١٩٢٢ الى ٢١٥،٠٠٠ عام ١٩٧٢ ، في فرنسا وحدها ، دون اضافة ما يقدر بـ ٢٥٪ من عمال « الهجرة السرية » التي تعمل بالمهن الصناعية الصغيرة والفلاحية والمنظمة من قبل شبكات متخصصة بتهريب العمال وتزوير بطاقات العمل والاقامة ، وهذه الشبكات المنظمة التي تهرب اليد العاملة الى اوروبا تجد لها في المغرب سوقا سهل الاستثمار بسبب تفشي الفقاء والفقر والبطالة في البلاد مما يهدد بعض اقاليم المغربية بالمجاعة، ففي احدى المدن المغربية « جرادة » تفاقم الغلاء وازداد سعر المواد الغذائية بنسب عالية بلغت ٢٠٠٪ فضلا عن فقدان الكثير من المواد الضرورية من الاسواق .

اضرابات وتظاهرات واعتقالات

ونتيجة لهذه الاوضاع المزرية فقد تحرك العمال في المصانع والمعامل لشن سلسلة من الاضرابات والمظاهرات لدفع النظام الاقطاعي للاستجابة الى مطالبهم ، ففي مراكش تبرع عمال الحديد العاملون في معامل ومؤسسات مختلفة في شن سلسلة من الاضرابات لتحسين اوضاعهم وللحصول على زيادة في الاجور ، كما شن عمال الحديد اضرابا مماثلا في الدار البيضاء تضامنا مع العمال في مراكش .

ولنفس الاسباب اضرب عمال النسيج في مدينة « سلا » ، لكن السلطات لجأت الى اعتقال ١٢ من العمال المضربين في محاولة منها لارهاب العمال وارغامهم على التراجع عن مطالبهم، غير ان اعمال فرروا متابعة النضال والاضراب رغم الاعتقال التعسفي الذي تعرض له رفاقهم الى ان تحقق مطالبهم وبطلق سراح المعتقلين .

مطالب العمال في الرباط

وفي مدينة الرباط اجتمع في الاونة الاخيرة المجلس النقابي للرباط وسلا وتدارس الحالة التي تتخبط فيها الطبقة العاملة في هاتين المدينتين وطالب بضرورة تحقيق المطالب التالية ، مهددا بشن نضالات بمختلف الاشكال من اجل تحقيقها :

١ ــ زيادة عامة في الاجور بنسبة ٥٠٪ على الاقل لتعويض غلاء المعيشة .

٢ ــ تحديد الحد الادنى الصناعي للاجور بـ ٥٠٠ درهم شهريا .

٣ ــ تحسين التعويضات العائلية .

٤ ــ زيادة التعويضات الخاصة بالسكن بمقدار اثنناه ١٥٠ درهما .

اجراءات وهمية تتخذها السلطة

ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومه المغربية لايهام المواطن المغربي بسمي النظام الاقطاعي للخروج من الازمة الاقتصادية والاجتماعيه التي يعاني منها البلاد فقد اعلن عن مفاوضات اجراها وزير المالية المغربي مع اللجنة المالية المغربية ــ الفرنسية المشتركة من اجل الحصول على مساعده ماليه اسعرت عن منح المغرب مبلغا قدره ٢٠٠ مليون درهم توزع على الشكل التالي :

١٠٠ مليون تصرف على مشاريع الحكومة ، ٧٠ مليون من اجل دعم ميزان المدفوعات ، و ٣٠ مليون توزع على الزارعين!

الا ان حقيقه انفاق المئتي مليون درهم الذي وقع مع الحكومة الفرنسية يوم ١٩ شباط من هذا العام لم يكن الغرض منه انعاش البلاد وتحسين وضعها الاقتصادي بقدر ما كان العودة ، وبشكل امتن ، لتبعية التجارة الخارجية المغربية لفرنسا ، وهذا الشرط الاهم الذي اشترطه الحكومه الفرنسيه مقابل دفع المبلغ المذكور الى الحكومة المغربية ، مضافا اليه الوعد الذي قطعته الحكومة المغربية للموظفين بما مقداره ٣٠ مليون درهم ــ والى قبل انها ستقدم للمزارعين ــ عن المعمرين الفرنسيين الذين اغتصبوا اراض شاسعة من جماهير الفلاحين المغاربة .

ان المستفيد الوحيد من هذه « المساعده » الفرنسية هم المعمرين الفرنسيين الذين سيم بعويضهم بمبالغ مقدمة من حكومتهم « كمساعدة للشعب المغربي » ! وقد عبر وزير المالية المغربي عن ارتياحه لهذه الاتفاقية بقوله بعد توقيعها : « اننا لا نقلل من اهمية ومن قيمه هذا الاتفاق ، واملي ان ارى العلاقات بين فرنسا والمغرب تنفتح على افق اكبر » ، مشيرا بذلك الى نهاية اضطراب العلاقات المغربية ــ الفرنسية اثناء حرب التحرير الجزائر وخلال اغتيال المهدي بن بركة ثم قضية استرجاع اراضي المعمرين التي اثيرت في العام الماضي .

ان هذا الاستعراض السريع للاوضاع المتردية في المغرب يشير بوضوح الى خطورة المازق الذي يعيشه النظام الاقطاعي وبدل دلالة واضحة على الابعاد الخطيرة الكامنة في التحركات العمالية وتحلل القطاعات الشعبية المختلفة التي ربطت نضالها ومشاكلها بعضها ببعض من اجل الصمود ومواجهة تعسف نظام الاقطاع المغربي حتى تتاح فرص الفضاء على اركانه واسقاطه .